

ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة السابعة عشره

من الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الثاني عشر المنعقدة يوم الأربعاء الواقع في ١٨/رمضان/١٤١٦هجرية الموافق ٧/٢/١٩٩٦ ميلادية.

العدد (١٧) الجلد (٣٣)

- جدول الأعمال -

صفحة

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

محضر الجلسة

في تمام الساعة (العاشرة والنصف) من صباح يوم (الأربعاء) الموافق ١٩٩٦/٢/٧ ميلادي.

عقد مجلس النواب جلسته (السابعة عشرة) من الدورة (العادية الثالثة) برئاسة



(معالي المهندس سعد هايل السرور) وحضور أمين عام مجلس الأمة **(حكم خير).**

وتغيب بإجازة من الأعضاء

السادة : لا أحد.

وتغيب بمعذرة من الأعضاء

السيد : **د. هاني حجازين.**

وتغيب عن الجلسة الأعضاء

السادة : لا أحد.

وحضر من الحكومة : -

١ - دولة السيد عبد الكريم الكباريتي : رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الدفاع.

٢ - معالي الدكتور عبدالله النسور : وزير التعليم العالي

٣ - معالي الدكتور عوض خليفات : وزير الداخلية

٤ - معالي المهندس عبد الهادي المجالي : وزير الأشغال العامة والإسكان.

٥ - معالي السيد عبد الكريم الدغمي : وزير العدل

٦ - معالي السيد جمال الصرايرة : وزير البريد والإتصالات

٧ - معالي المهندس سمير قعوار : وزير المياه والري

٨ - معالي الدكتور صالح ارشيدات : وزير السياحة والآثار

٩ - معالي الدكتور عبد الرزاق طبيشات : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة.

١٠ - معالي الدكتور عارف البطاينة : وزير الصحة

١١ - معالي الدكتور عبد السلام العبادي : وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية

١٢ - معالي الدكتورة ريما خلف : وزير التخطيط

١٣ - معالي الدكتور هاشم الدباس : وزير الطاقة والثروة المعدنية

١٤ - معالي السيد محمد الذويب : وزير دولة للشؤون البرلمانية

١٥ - معالي السيد هشام التل : وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء

١٦ - معالي المهندس حماد ابو جاموس : وزير التنمية الإجتماعية

١٧ - معالي المهندس منير صوبر : وزير التموين

١٨ - معالي الدكتور عبد الحافظ الشخانبة : وزير العمل

١٩ - معالي السيد مفلح الرحيمي : وزير دولة

٢٠ - معالي الدكتور احمد القضاة : وزير الثقافة

٢١ - معالي الدكتور مصطفى شنيكات : وزير الزراعة

٢٢ - معالي السيد محمود الهويمل : وزير دولة

٢٣ - معالي السيد محمد داودية : وزير الشباب

٢٤ - معالي السيد محمد عودة نجادات : وزير دولة

٢٥ - معالي الدكتور منذر المصري : وزير التربية والتعليم

٢٦ - معالي السيد مروان عوض : وزير المالية

٢٧ - معالي الدكتور مروان المعشر : وزير الإعلام

٢٨ - معالي الدكتور كمال ناصر : وزير التنمية الإدارية

٢٩ - معالي المهندس ناصر اللوزي : وزير النقل

وحضر من الأمانة العامة : -

١ - السيد نذير عطيات.

٢ - السيد علي الحسبان.

٣ - السيد محمد الرديني.

٤ - السيد غسان النجداوي.

معالي رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب مكتمل أعلن بدء الجلسة، الزملاء الأفاضل قبل أن نبدأ جدول الأعمال اسمحوا لي في أول جلسة لمجلس النواب بحضور الحكومة الجديدة أن أرحب بدولة رئيس الوزراء وأعضاء الوزارة وأن أبارك لهم بثقة قائد الوطن جلالة الملك حفظه الله، وأتطلع قدماً لتعاون وثيق ما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لدعم مسيرة الوطن وتحقيق طموحات أبنائه، وأتطلع بكل الثقة إلى هذا التعاون ليكون من أهم منجزات هذه الحكومة الجديدة، لأنه بهذا التعاون يمكن أن نساهم جميعاً في تحسين الأداء وفي تحقيق الطموحات وفي ترشيد مسيرة الوطن للخير والبركة بمشيئة الله.

وأتطلع أيضاً أن تتقدم الحكومة ببيانها الوزاري ضمن المدة الدستورية ليتم مناقشته من قبلكم، والذي أتمنى أن يلبي طموحات السادة أعضاء مجلس النواب. أرحب بكم دولة الرئيس وزملائكم الكرام مع تقديري بأننا قطعناكم وزملائكم في هذا اليوم عن مهنيئكم من أبناء شعبنا الكريم وفقنا الله جميعاً لخدمة الوطن ولخدمة أبناء هذا الوطن، دولة رئيس الوزراء.

دولة رئيس الوزراء :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

ومع بالغ الإحترام فإنني وبإسم الحكومة المكلفة نشكر ونقدر لمعاليكم تهانيكم بالثقة الهاشمية وتمنياتكم الصادقة، وإنني ولحين أن

تنال هذه الحكومة ثقة مجلسنا الكريم فإنني أتعهد شخصياً بمسؤولية متابعة تنفيذ ما ورد في كتاب التكليف الهاشمي وردي على هذا الكتاب، والتزم بالقواسم المشتركة التي ظهرت وتعززت في حواري ومداولاتي أثناء المشاورات مع كافة القوى والكتل.

وانا اعي تماماً أن المسؤولية كبيرة والأعباء ثقيلة وجزى الله خيراً من نصحني بالدعاء أن اللهم لا أسألك تخفيف الحمل ولكني أسألك قوة المنكبين.

وأقول وأنه بثقة القائد الباني الحسين فإننا نستمد العزم والإصرار والتصميم على العمل من أجل نيل ثقة هذا المجلس الغالية، أؤكد لكم أن هذه المهمة لن تكون إلاّ تقاسماً للمسؤولية لا تقاسماً للمغانم، ونسأل الله التوفيق وبه المستعان، والإنسان هو الإنسان، لا عاصم له من خطاه إلاّ أن يسمع رأي الآخرين فيه بتنزه وجدية وإخلاص، وسنحترم البرلمان ونعمل على تعزيز دوره وإعلاء شأنه، ولن نعدكم بأننا سنخرق الأرض أو نبلغ الجبال طولاً. ولكننا سنحافظ على الصراحة والصدق والإخلاص والإنتماء والإحترام لهذا المجلس، ولكننا معكم ومع كل مؤسسات الوطن، لن نتخلى عن الإباء الوطني الأردني حتى لو زلزلت الأرض زلزالها وأخرجت كل القوى أثقالها، ويقيناً بالله العلي العظيم إن مع العسر يسراً فإن مع العسر يسراً.. وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس : شكراً دولة الرئيس، استميحكم عذراً بأنه قد درج هذا المجلس على الحديث فيما يستجد من أعمال في جلساته السابقة. بعض السادة الوزراء لا زالوا يتقبلوا التهاني خلال اليومين السابقين، اشك ان أياً منهم قد استطاع أن ينصرف إلى مهماته خلال هذه الفترة السابقة.

لذلك ارى وأرجو أن تروا معي بأن نؤجل الحديث فيما يستجد من أعمال وأن نبدأ به في الجلسة القادمة إذا تكرمتم ، أستاذ سليمان السعد نقطة نظام.

السيد سليمان السعد : معالي الرئيس للمرة الثالثة لم يأتيني جدول الأعمال المقرر في هذه الجلسات.. وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً ، أرجو من الأمانة العامة الإنتباه لهذه النقطة السيد الأمين العام جدول الأعمال.

السيد الأمين العام :

بسم الله الرحمن الرحيم

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

معالي رئيس المجلس : يعفى ؟ يعفى.

السيد الأمين العام :

٢ - تلاوة الإجازات والإعتذارات.

أ - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب الدكتور هاني حجازين.

٣ - الردود على الأسئلة : -

١ - كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم (٧٧٦٤) تاريخ ١٩٩٥/٩/٢، جواباً على السؤال رقم (٢٠٤) المقدم من سعادة **النائب السيد بدر الرياطي.**

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم ١٧١٨/٢٧/١٦/٣

التاريخ ١٩٩٥/٧/٢٩

سيادة رئيس الوزراء الأفخم

أبعث لسيادتكم صورة عن السؤال رقم (٢٠٤) تاريخ ١٩٩٥/٧/٢٤ المقدم من سعادة النائب السيد بدر الرياطي.

أرجو التكرم بالإطلاع والإجابة عليه ضمن المدة القانونية.

واقبلوا الإحترام،،،

م. سعد هايل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

التاريخ ١١ صفر ١٤١٦ هـ

أرجو التكرم بتوجيه السؤال

التـالي إلى الحكومـة للإجـابة عنه خـلال المـدة المـحـددة في النظام الداخلي.

نص السـؤال : ١ - هل يجـوز للحافلات الخاصة التي تحمل لوحة بيضـاء (خـصـوصي) نقل الركاب والسياح بأجرة؟؟

٢ - وهل يجوز للحافلات التي تتبع للفنادق الخاصة أن تعمل على خطوط نقل منتظمة وبأجرة لغير نزلائها والعاملين فيها؟

٣ - وهل يجوز لهذه الحافلات (التابعة للفنادق) استقبال السياح على الحدود والمعابر ونقلهم إلى الأماكن والآثار السياحية في البتراء ورم وغيرها، وحرمان الحافلات العامة التي تعمل على نفس الخطوط والمرخصة رسمياً من الاستفادة من نقل السياح؟؟

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام

بدر صالح الرياطي

نائب محافظتي معان والعقبة

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم ٥١/١٢/٤-١ - ٧٧٦٤

التاريخ ١٤١٦/٤/٧

الموافق ١٩٩٥/٩/٢

معالي رئيس مجلس النواب

أشـير إلى كتابكم رقم ١٧١٨/٢٧/١٦/٣ ومرفقة السؤال رقم (٢٠٤) تاريخ ١٩٩٥/٧/٢٤ المقدم من سعادة النائب بدر الرياطي حول الحافلات الخاصة التي تحمل لوحة بيضاء خصوصي.

ارفق لمعاليكم طياً صورة عن كتاب معالي وزير الداخلية رقم س/٧٠١٩٦/٢ تاريخ ١٩٩٥/٨/٢٢ والذي استطلعت رأية حول الموضوع، للعلم بمضمونه.

واقبلوا فائق الإحترام

رئيس الوزراء

* نسخة / إلى معالي وزير الداخلية إشاره إلى كتاب أعلاه.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة الداخلية

عمان

الرقم س / ٢ / ٧٠١٩٦

التاريخ ٢٢ / ٨ / ١٩٩٥

سيادة رئيس الوزراء الأفخم

إشارة لكتاب سيادتكم رقم ٦٩١٧/١/٤/١٢/١٥ تاريخ ١٩٩٥/٨/٥ ومرفقة كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم ١٧١٨/٢٧/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٥/٧/٢٩ ومرفقه سؤال سعادة النائب السيد بدر الرياطي رقم (٢٠٤) تاريخ ١٩٩٥/٧/٢٤.

ارجو سيادتكم التلطف بالعلم بأنه إستناداً لأحكام المادة (١١) من قانون السير رقم (١٤) لسنة ١٩٨٤ التي تنص (إذا استعملت أي من السيارات المسجلة في الفئة الخاصة المنصوص عليها في المواد (١٠.٩.٨) من قانون السير آنف الذكر في غير الأغراض التي تم تسجيلها وترخيصها بموجبها يستوفى من سائقها عند ضبطها مبلغ يعادل مثلي الرسم السنوي المقرر لإقتنائها ويلغي ترخيصها بهذه الصفة نهائياً إذا تكررت المخالفة خلال سنة، وعليه لا يجوز نقل الركاب في الحافلات الخاصة أو السيارات من الفئة الأولى كما لا يجوز نقل النزلاء من وإلى الأماكن السياحية وأماكن العبادة، وإن سلطة الترخيص لا تملك صلاحية منح مثل هذه التصاريح) هذا بالنسبة للإجابة على البندين رقم (٢.١) من السؤال.

اما بالنسبة للبند رقم (٣) فإنه لا يجوز نقل السياح من وإلى الحدود إلاّ إذا كان هناك تصريح مسبق بهذا الخصوص.

ارجو سيادتكم التكرم بالإطلاع وبإجراء ما ترونه مناسباً.

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام.

سلامة حماد

وزير الداخلية

معالي رئيس المجلس : الأستاذ بدر الرياطي.

السيد بدر الرياطي

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

أشكر لمعالي وزير الداخلية رده على سؤالي رقم (٢٠٤) تاريخ ١٩٩٥/٧/٢٤، ولقد جاءت الإجابة شافية وافية تستند إلى نصوص واضحة في قانون السير رقم ١٤ لسنة ١٩٨٤.

والسؤال الذي يسأله كثير من أصحاب السيارات المرخصة لنقل الركاب بمرارة لماذا يتم الإعتداء من قبل فئة معينة على قانون السير ويسمح لأصحابها باستعمال حافلاتهم الخاصة.

لنقل الركاب من السياح إلى الأماكن السياحية (البتراء ورم) واستقبالهم على المعابر ونحرم نحن من ذلك ونحن الدافعون للرسوم والضرائب.

لقد تحدثت فيما سبق وتحت هذه القبة عن تجاوزات أصحاب الفنادق الخاصة واعتدائهم على شواطيء البحر وحرمان المواطنين منها، وهاهم سادرون في غيهم يتجاوزون القانون باستعمال حافلاتهم الخاصة في وضح النهار دون رادع أو رقيب، وفي هذا الإعتداء على حقوق أصحاب الحافلات العامة المرخصة رسمياً والتي تعمل على هذه الخطوط وحرمان لهم من الإستفادة من نقل السياح مما يلحق بهم ضرراً كبيراً قد يودي إلى خسارتهم وتراكم الديون عليهم.

لذا فإنني أهيب بمعالي وزير الداخلية الجديد أن يقول لمن يزعمون أنهم متنفذون إلزموا حدودكم وعودوا إلى أوكاركم فقد ولى زمن الإقطاع والمواطنون أمام القانون سواء.

والسلام عليكم ورحمة وبركاته

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام.

معالي وزير الداخلية : معالي وزير الداخلية، شكراً معالي الرئيس.

أشكر أخي سعادة النائب بدر الرياطي وأشكره بأنه قال أن الجواب منسجم إنسجاماً كاملاً مع القانون، ولكن إذا كانت لديه معلومات عن خرق القانون أو النظام أو عن أي فئة تخرق هذا القانون فأرجو تزويدي بها. مؤكداً له بأني سأقوم شخصياً بمتابعة الأمر لتطبيق العدالة والإنصاف بين المواطنين .. وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً السيد الوزير، البند الذي يلي.

السيد الأمين العام :

٢ ـ كتاب معالي وزير التموين رقم (١١٦٨٩) تاريخ ١٩٩٥/٩/٦، جواباً على السؤال رقم (٢٣٦) المقدم من سعادة النائب الدكتور بسام العموش.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم ٩٩٤٨/٢٧/١٦/٣

التاريخ ١٩٩٥/٨/٢٨

معالي وزير التموين :

أبعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (٢٣٦) تاريخ ١٩٩٥/٨/٢١ المقدم من سعادة النائب الدكتور بسام العموش.

أرجو الإطلاع والإجابة عليه ضمن المدة القانونية.

واقبلوا الاحترام

م. سعد هايل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

التاريخ ٩٥/٨/١٣

معالي رئيس مجلس النواب :

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي إلى معالي وزير التموين للإجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي.

نص السؤال:

سبق إن تم إغراق الأسواق بالرز الفيتنامي، وفي هذه الأيام يفقد

المواطنون الرز الذي اعتادوا على استخدامه وتعاني ربات البيوت من الرز الحالي الموجود في الأسواق. هل لغياب الرز الأصلي علاقة بالإحتكار؟ وما هي إجراءات الحكومة تجاه المحتكرين؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب د. بسام العموش

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة التموين

عمان

الرقم ٩/١٠/١٦/١١٦٨٩

التاريخ / ربيع أول ١٤١٦ هـ

الموافق ١٩٩٥/٩/٦م

معالي رئيس مجلس النواب

إشارة إلى كتاب معاليكم رقم ٣/١٧/١٩٤٨ تاريخ ١٩٩٥/٨/٢٨، ومرفقة السؤال رقم (٢٣٦) تاريخ ١٩٩٥/٨/٢١، المقدم من سعادة النائب الدكتور بسام العموش، ارجو التكرم بالعلم بما يلي:

أولاً : طرحت الوزارة العطاء رقم ٩٥/٢ لشراء كمية (١٥٠٠٠) طن أرز قابلة للمضاعفة حسب رغبة الوزارة، وبينت الوزارة في دعوة العطاء أن لها الخيار وحسب مصلحة الوزارة في شراء: ـ

أ ـ أرز متوسط الحبة كاميلينو صالح للإستهلاك البشري، من محصول عام ٩٤أو ٩٥، نسبة الكسر به ٤٪ كحد أعلى، ونسبة الرطوبة ١٤٪ كحد أعلى.

ب ـ أو أرز طويل الحبة من محصول اخر موسم، صالح للإستهلاك البشري، نسبة الكسر به ٤٪ كحد أعلى، ونسبة الرطوبة ١٤٪ كحد أعلى.

ثانياً : لدى فض العروض بتاريخ ١٩٩٥/١/١٢، تبين أن هناك عروض ثلاثة قدمت على هذا العطاء وطبقاً لما يلي:ـ

أ ـ العرض الأول : لكمية (١٥٠٠٠ـ٢٥٠٠٠) طن أرز متوسط الحبة يشحن دكمة من منشأ الولايات المتحدة وبسعر (٤٣٥) دولار أمريكي للطن الواحد تسليم ظهر السيارة مشولاً في العقبة.

ب ـ العرض الثاني: لكمية (١٥٠٠٠ ـ ٣٠٠٠٠) طن أرز طويل الحبة يشحن دكمة من منشأ الولايات المتحدة وبسعر (٤٢٠) دولاراً للطن الواحد تسليم ظهر السيارة مشولاً في العقبة في حالة شراء شحنة واحدة فقط، و (٤١٥) دولاراً في حالة شراء الشحنتين.

ج ـ العرض الثالث: لكمية (٢٣٠٠٠) طن ارز طويل الحبة يشحن مشولاً من منشأ الولايات المتحدة الأمريكية مشولاً وبسعر (٤٠٢٫٥٠) دولار أمريكي للطن الواحد سي أند إف فري اوت العقبة.

ثالثاً : ولدى مفاوضة مقدم العرض الثالث كونه مقدم أقل الأسعار وبنفس المواصفات المطلوبة، فقد خفض سعره إلى (٣٩٦) دولاراً للطن الواحد، وعليه تمت الإحالة عليه.

رابعاً : وتاسيساً على ما سبق فإن الأرز المطروح حالياً في الأسواق هو أرز أمريكي ومطابق للمواصفات المطلوبة. كما وتبين من المعطيات أعلاه انه ليس ثمة إحتكاراً ولا محتكرين بهذا الصدد، وإنما الإحالة تمت من خلال عطاء مفتوح كما هو الأمر بالنسبة لسائر مشتريات الوزارة.

خامساً : أما بخصوص إجراءات الوزارة تجاه الإحتكار الذي قد يحصل من قبل التجار المحليين فإن عمل الوزارة بهذا الصدد تحكمه الفقرتان (هـ، و) من المادة (١٧) من قانون التموين واللتين تعاقبان كل تاجر يغلق محله المخصص لبيع المواد الغذائية الأساسية أو المواد التموينية والمواد والسلع الأخرى أو أي مادة أخرى قابلة للأكل أو الشرب، أو قام بإخفاء أي من هذه المواد، وعليه فإن مراقبي الاسعار في الوزارة يقومون بتحرير ضبوط مخالفات بحق كل تاجر يرتكب ذلك، ويتم تحويله الى المحكمة المختصنة مباشرة.

سادساً :- إن هذه الوزارة تنشر في الصحف المحلية ارقام هواتف شكاوى التموين، لغايات تمكين المواطنين من الاتصال مباشرة مع الموظفين المختصين، وتقديم أي شكاوى بخصوص التجار الذين قد يخالفون احكام قانون التموين، حيث يصار إلى دراسة هذه الشكاوى فوراً وإرسال مراقبي الأسعار أو الجودة للتحقق من هذه الشكاوى، ومن ثم تحويل اي تاجر تثبت مخالفته لأي من احكام قانون التموين أو التعليمات الصادرة بموجبه إلى القضاء الأردني العادل.

وتفضلوا بقبول الاحترام

وزير التموين

عادل القضاة

معالي رئيس المجلس : الدكتور بسام العموش.

الدكتور بسام العموش : شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة إنني لي رأي فيما يتعلق بالأسئلة مع تغيير الحكومة جزء من هذه الأسئلة متعلق بشخص الوزير. ولهذا لا نستطيع أن نحمل أوزار من كان في السابق لمن جاء لاحقاً.

ولهذا كل ما أتمناه على أخي معالي وزير التموين في هذه الحكومة الشابة أن يتم مطاردة وملاحقة المتلاعبين بقضايا التموين والأسعار، وأتمنى عليه أيضاً أن ينظر نظرة جديدة في هذه الحكومة الجديدة في قضية الكوبونات التي ظلم فيها خلق كثير. أتمنى على الحكومة أن يعاد النظر في موضوع الكوبونات وأن تعطى فرصة جديدة لمن فاتهم التسجيل في فترة الإعتراض وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً دكتور، البند الذي يليه.

السيد الأمين العام :

٣ - كتاب معالي وزير التعليم العالي رقم (٢٢٤) تاريخ ١٩٩٦/١/٦، جواباً على السؤال رقم (٢٠) المقدم من سعادة النائب السيد فواز الزعبي.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم ٣٠٨٤/٢٨/١٦/٣

التاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٤

معالي وزير التعليم العالي

أبعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (٢٠) تاريخ ١٩٩٥/١٢/١٤ المقدم من سعادة النائب السيد فواز الزعبي.

يرجى الإطلاع والإجابة عليه ضمن المدة القانونية

واقبلوا الإحترام،،

م. سعد هايل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

التاريخ ١٩٩٥/١٢/٦

معالي رئيس مجلس النواب

ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي إلى معالي وزير التعليم العالي الاكرم، للإجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي.

نص السؤال:

ارجو تزويدي بالأسماء التي قبلت في الجامعات الأردنية الحكومية.

في طب الأسنان مع صورة كشف العلامات لعام ١٩٩٥.

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام

النائب فواز الزعبي

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة التعليم العالي

الرقم ٢٢٤/٢/٨

التاريخ ١٥ شعبان ١٤١٦

الموافق ١٩٩٦/١/٦

معالي رئيس مجلس النواب

تحية طيبة وبعد،

إشارة لكتابكم رقم ٣٠٨٤/٢٨/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٤، بخصوص السؤال رقم (٢٠) تاريخ ١٩٩٥/١٢/١٤ المقدم من سعادة النائب السيد فواز الزعبي. أرفق طياً المعلومات المطلوبة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وزير التعليم العالي

الدكتور راتب السعود

لجنة تنسيق القبول الموحد

التاريخ : ٢٣ / ٨ / ٩٥

اسماء الطلبه المرشحين للقبول في / الجامعه الاردنية

تخصص/ طب اسنان

حسب المعدل

رقم الجلوس	إسم الطالب	المعدل	نوع القبول	جنسية الطالب
١٠٩٧٤٩	سوسن شاهر صبحي عبد الحليم	٩٩.٨	تنافس	الاردن
١٠١٠٢٩	رائد عبد الحميد سعيد يونس	٩٩.١	تنافس	الاردن
١٠٠١٩٩	منصور حسين رزق ابو هلدل	٩٩.١	تنافس	الاردن
٠٦٦٩٤١	لينا عيد محمود شاهين	٩٨.٠	تنافس	الاردن
٠٥١٥٩١	ناديه نصر مصطفى الحسن	٩٧.٩	تنافس	الاردن
٠٥١٧٥٦	مريم محمد سالم العبد الله	٩٧.٨	تنافس	الاردن
٠٩٠٩٨٨	عنود طعمه عقل الدقم	٩٧.٨	تنافس	الاردن
٠٥١٤٣٩	مي خليل عبد العزيز القطاونه	٩٧.٧	تنافس	الاردن
٠٨٩٧٤٩	فراس حسن مصطفى غزال	٩٧.٦	تنافس	الاردن
٠٩٠٢٦٨	جريس سمير جريس حدادين	٩٧.٦	تنافس	الاردن
٠٥١٣١٢	ريما عبدالله حسن ابو خضرة	٩٧.٦	تنافس	الاردن
٠٥٤١٦٥	محمود هاشم موسى الشيخ علي	٩٧.٥	تنافس	الاردن
٠٥٥٣٣١	ليندا زهير سعيد القصص	٩٧.٥	تنافس	الاردن
٠٥١٢٧٠	راجيه سعيد عبد الحفيظ حجاوي	٩٧.٥	تنافس	الاردن
٠٥١٤٩٢	وفاء احمد محمد ناصيف	٩٧.٥	تنافس	الاردن
٠٥٥٨٨٦	فاطمه احمد علي الحايك	٩٧.٥	تنافس	الاردن
٠٨٩٦١٥	بهاء محمد علي عبد الحليم	٩٧.٤	تنافس	الاردن
٠٨٩٣٧٦	يعقوب حبيب يعقوب النونو	٩٧.٤	تنافس	الاردن
٠٩٠٢٤٣	بشار زهير يوسف غوشه	٩٧.٤	تنافس	الاردن
٠٦٨٣٢٤	رنا محمد علي مصطفى سليح	٩٧.٤	تنافس	الاردن
٠٥١٢٠٦	اريج عمر خليل خليل	٩٧.٤	تنافس	الاردن
٠٤٨٤٦٣	إياد محمد علي عوض	٩٧.٤	تنافس	الأردن
٠٩٠٢٩٢	مراد هادي محمد امين شنقمان	٩٧.٤	تنافس	الاردن
٠٩٠٨٣٠	هدير علي عبد الهادي الشوابكه	٩٧.٤	تنافس	الاردن
٠٦٥٩٤٩	فرود ميخائيل فريد حداد	٩٧.٣	تنافس	الاردن
٠٦٤٤٢٧	احمد حلمي احمد صبحه	٩٧.٣	مكرمة معلمين	الاردن
[illegible]٤٣٦	امل [illegible] محمد عوض	٩٧.٣	تنافس	الاردن

لجنة تنسيق القبول الموحد

التاريخ : ٢٣ / ٨ / ٩٥

اسماء الطلبه المرشحين للقبول في / الجامعه الاردنية

تخصص/ طب اسنان

حسب المعدل

٠٦٥٥٤٥	صلاح الدين عمر محمود عباس	٩٧.٣	تنافس	الاردن
٠٦٢٥١٧	معن حسني رشيد زريقات	٩٧.٢	تنافس	الاردن
٠٦٦٨٥٥	ميساء سلمان مصطفى ابو شنب	٩٧.٢	تنافس	الاردن
٠٥٨٢٢٥	تامر شوكت جريس الكرادشة	٩٧.٢	تنافس	الاردن
٠٥١٧٨٣	إلهام مراد محمد بينو	٩٧.٢	تنافس	الاردن
٠٤٨٣٨١	هاني عبد الرزاق حسن الميمه	٩٧.٢	تنافس	الاردن
٠٩٠٧٠٥	هبه رفيق محمد الشيخ علي	٩٧.٢	تنافس	الاردن
٠٤٨١١٦	رافت ابراهيم محمد فرح	٩٧.٢	تنافس	الاردن
٠٦٢٤٨١	عمر خالد محمد بردويل	٩٧.٢	مكرمة جيش	الاردن
٠٥١٣٤٩	شرين ابراهيم عبد الجواد تيم	٩٧.٢	تنافس	الاردن
٠٥٨٢٤٦	مروان عدنان سلامه الحدادين	٩٧.١	مكرمة معلمين	الاردن
٠٩٠١٠٣	محمد ظافر حسان عبد الرحيم عزيزي	٩٧.١	تنافس	الاردن
٠٥٨٢٣١	سامر احمد إسماعيل نواره	٩٧.١	مكرمة معلمين	الاردن
٠٤٨٣٤٠	مصطفى حسين يقعوب زهران	٩٦.٩	تنافس	الاردن
٠٨٩١٣٢	ليث صبري سعيد مزوني	٩٦.٩	تنافس	الاردن
٠٤٨٥١٣	رامي محمود صلاح الكيلاني	٩٦.٩	تنافس	الاردن
٠٦٣٣٥٤	عامر احميد مفلح المومني	٩٦.٧	مكرمة جيش	الاردن
٠٩١٢٥٩	مجد ماجد حسن الصالح	٩٦.٥	مكرمة جيش	الاردن
٠٨٩٣٠٢	شادي ماهر عطيه حدادين	٩٦.٢	مكرمة جيش	الاردن
٠٦٦٥٨٢	وفاء محمد غالب حامد الخوالده	٩٦.٠	مكرمة جيش	إلاردن
٠٦٤٩٩٥	اسامه عبد الكريم مصطفى درويش	٩٥.٩	مكرمة جيش	الاردن
٠٧١٤٧٩	امجد هاشم عبد الله الزوبري	٩٥.٥	مكرمة جيش	الاردن
٠٦٩٣١٠	مشهور عبده ضامن الوريكات	٩٤.٧	مكرمه جيش	الاردن
٠٧٠٩٣٧	احلام خليل عبد العزيز الطروانه	٩٤.١	مكرمة معلمين	الاردن
٠٦٥٥١١	محمد جودت جروان المجالي	٩٣.٨	مكرمة جيش	الاردن
٠٧١٠٢٣	عاهد عبد الكريم عطا الله المجالي	٩٢.٩	مكرمة جيش	الاردن
٠٧١٣٠٨	رولا ابراهيم محمد الحداريس	٩٢.٠	مكرمة جيش	الاردن

عدد الطلاب في الكلية/ التخصص ٥٤

لجنة تنسيق القبول الموحّد

التاريخ : ٢٣ / ٨ / ٩٥

اسماء الطلبه المرشحين للقبول في / جامعه العلوم والتكنولوجيا

تخصص/ طب اسنان

حسب المعدل

رقم الجلوس	إسم الطالب	المعدل	نوع القبول	جنسية الطالب
١٠١٠١٣	هدى فلاح على الحويطات	٩٩.٤	تنافس	الاردن
٠٥٨٨٣١	أيمن وراد محمود الحطاب	٩٧.٦	تنافس	الاردن
٠٦٢٧٥٥	هيا محمود حسن الصمادي	٩٧.٣	تنافس	الاردن
٠٥٨٦١٣	سليمان محمد إسليمان السباعنه	٩٧.٢	تنافس	الاردن
٠٥٨٥٢٦	ابراهيم احمد محمد سليمان	٩٧.٢	مكرمة جيش	الاردن
١٠٠١٩١	سفانه فهمي سليمان يحيى	٩٧.١	مكرمة جيش	الاردن
٠٦٠٩٧٢	هدى احمد عيسى شطناوي	٩٧.١	تنافس	الاردن
٠٩٠٦٩٥	منى سعد حمد عليان العبادي	٩٧.١	تنافس	الاردن
٠٩٠٦٧١	ريم نزار كامل عطعوط	٩٧.٠	تنافس	الاردن
٠٥٨٨٨٠	حسام حمدان حسين الحوري	٩٧.٠	تنافس	الاردن
٠٥١٥٣٦	رشا علي عبد الفتاح يعقوب	٩٧.٠	تنافس	الاردن
٠٥٩٦٤٢	علاء محمد احمد عبد الحليم	٩٦.٩	تنافس	الاردن
٠٥٨٨٧٨	حازم محمد ذياب المومني	٩٦.٩	تنافس	الاردن
٠٥٩٦٥٠	محمد محمود شفيق البطاينه	٩٦.٩	تنافس	الاردن
٠٦٦١٠٠	ايناس عادل عبد اللطيف سعيد	٩٦.٨	تنافس	الاردن
٠٨٩٦١٦	ثائر عيسى نور الدين دعاس	٩٦.٨	تنافس	الاردن
٠٥٤١٢١	عماد حافظ رشاد محمد صالح	٩٦.٨	تنافس	الاردن
٠٥٨٩٥٥	صالح ناصر عيسى المحمد	٩٦.٨	تنافس	الاردن
٠٤٨٣٩٥	وسيم احمد محمد ناصيف	٩٦.٨	تنافس	الاردن
٠٥٩١١٤	محمد زهير محمد علوه	٩٦.٨	تنافس	الاردن
٠٦٣٢٧٤	هيثم فرح مفضى الريضي	٩٦.٧	مكرمة معلمين	الاردن
٠٦١٠٠٩	ميسون محمد محمود تيم	٩٥.٦	مكرمة جيش	الاردن
٠٦٤٠٦٠	هاني فلاح نصير الشديفات	٩٤.٦	مكرمة جيش	الاردن

عدد الطلاب في الكلية/ التخصص ٢٣

اسماء الطلبه الوافدين المقبولين في الجامعه الأردنية

للعام الدراسي ٩٥/ ٩٦، تخصص طب اسنان

الرقم	الاسم	المعدل	الجنسية	الجامعة
٠١	لمى محمد الحموري		سعودية	الأردنية
٠٢	هاله زين العابدين ياسين		ارتيرية	الاردنية
٠٣	ليلى عبد الرحمن قريوتي	٩٤.٥	امارتية	الاردنية
٠٤	رحمه بنت سعيد بن محمد	٨٦.٠	عُمانية	الاردنية
٠٥	ناصر بن سيف بن خميس	٨٧.٨	عُماني	الاردنية
٠٦	رقية بنت موسى بن ابراهيم	٩٥.٢	عُمانية	الاردنية
٠٧	محمود عبده عايض	٨٩.٣	يمني	الاردنية
٠٨	مراد وجدي عبد القادر	٩٤.٦	عراقي	الاردنية
٠٩	هيثم عبد الرحمن محمد	٨٢.٢	يمني	الاردنية
١٠	نبيل محمد عبد الودود	٨٨.٣	يمني	الاردنية
١١	هالة محمد توفيق	٨٨.٤	إماراتية	الاردنية
١٢	نيله هلال محمد	٩٤.٠	قطرية	الاردنية

اسماء الطلبه الوافدين المقبولين في جامعه العلوم والتكنولوجيا
للعام الدراسي ٩٥/ ٩٦، تخصص طب اسنان

الرقم	الاسم	المعدل	الجنسية	الجامعة
٠١	داليا عبد المعطي عادل	٩٧.٠	امارتية	العلوم و التكنولوجيا
٠٢	دنيا رياض موسى الشماع	٩٢.٩	عراقيه	العلوم و التكنولوجيا
٠٣	محمد سالم عبد الكريم صالح	٨٥.٠	يمني	العلوم و التكنولوجيا
٠٤	عبد الله جبران يحيى	٨٦.٠	يمني	العلوم و التكنولوجيا
٠٥	سماهر جبر حافظ	٩٦.٠	فلسطينيه	العلوم و التكنولوجيا
٠٦	مرعي مسفر صالح حامد	٨٧.٥	قطري	العلوم و التكنولوجيا
٠٧	حنان عبد الفتح جمال		يمنية	العلوم و التكنولوجيا
٠٨	إيمان جعفر سلطان		قطرية	العلوم و التكنولوجيا
٠٩	صالح عزمي الشعبي		فلسطيني	العلوم و التكنولوجيا

معالي رئيس المجلس : الأستاذ فواز الزعبي.

السيد فواز الزعبي : شكراً معالي الرئيس.

اكتفي بالرد على سؤالي الغير مقنع.. وشكراً

معالي رئيس المجلس : يقصد الجواب، السؤال الذي يليه

السيد الأمين العام

٤ ـ كتاب معالي وزير المالية رقم (٤٠١٣٦) تاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٦، جواباً على السؤال رقم (٢٧٥) المقدم من سعادة النائب الدكتور فرح الريضي.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم ٢٨٢١/٢٨/١٦/٣

التاريخ ١٩٩٥/١١/٢٩

معالي وزير المالية / دائرة الأراضي والمساحة.

أبعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (٢٧٥) تاريخ ١٩٩٥/١١/١٢ والمقدم من سعادة النائب الدكتور فرح الريضي.

أرجو الإطلاع والإجابة عليه ضمن المدة القانونية.

واقبلوا الإحترام.

م. سعد هايل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

التاريخ ١٩٩٥/١٠/٢٨

معالي رئيس مجلس النواب :

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي إلى معالي وزير المالية/ دائرة الأراضي والمساحة للإجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي.

نص السؤال: هنالك العديد من قطع الإراضي الزراعية في محافظة عجلون وغيرها لا تخدمها أي طريق زراعي. والحاجة ماسة لربط هذه الأراضي بالطرق الزراعية. فهل هنالك إمكانية لإنجاز هذه المهمة

بالتعاون مع الوزارات الأخرى كوزارة الزراعة مثلاً.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب د. فرح الريضي

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة المالية

دائرة الأراضي والمساحة / عمان

الرقم : ٤٠١٣٦/١٤/١٢

التاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٦م

معالي رئيس مجلس النواب

بالإشارة إلى كتاب معاليكم رقم ٢٨٢١/٢٨/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٥/١١/٢٩ ومرفقة السؤال رقم (٢٧٥) تاريخ ١٩٩٥/١١/١٢ المقدم من سعادة النائب الدكتور فرح الريضي حول إمكانية ربط الأراضي الزراعية التي لا تخدمها طرق في محافظة عجلون وغيرها بالطرق الزراعية.

أرجو أن أبين بأن قانون تسوية الأراضي والمياه الساري يسمح لعطوفة مدير عام دائرة الأراضي والمساحة بتوصيل قطع الأراضي الزراعية بالطرق الزراعية مروراً بالقطع المجاورة وذلك إذا كانت الأراضي الزراعية لا تخدمها مثل هذه الطرق، ويتم ذلك بناء على طلب مقدم من مالك الأرض غير المخدومة بمثل هذه الطرق وعلى أن يكون قد سهي عن ترسيم طرق لها منذ أعمال التسوية وليس نتيجة للإفراز.

وسوف تنظر دائرة الأراضي والمساحة في مثل هذه الأمور بالتعاون مع الوزارات المعنية وذلك حسب الحاجة مع التقيد بما ورد في القانون المذكور.

أرجو التكرم بالإطلاع واعتبار ما جاء رداً على سؤال سعادة النائب المحترم.

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام.

وزير المالية/ الأراضي والمساحة

معالي رئيس المجلس : دكتور فرح الريضي.

الدكتور فرح الريضي : شكراً سيدي الرئيس.

وشكراً لمعالي وزير المالية الأستاذ باسل جردانة على رده، كما أقدم التهنئة الخالصة لمعالي وزير المالية الجديد، أرجو أن أبدي الملاحظة السريعة التالية.

هذا الموضوع يهم الكثير من أبناء شعبنا، إذ أن أراضيهم لا تصلهم بالطرق الرئيسية أي طريق زراعي.

وقد جاء قانون تسوية الأراضي والمياه الساري المفعول ليعالج هذه المشكلة من خلال الأراضي التي سهي عن ترسيم طرق لها. أما الأراضي التي لا ترسيم لطرق لها والتي جاءت نتيجة الإفراز فإن القانون لا يعالجها.

ومن هنا فإن رجائي لمعالي وزير المالية العمل على إيجاد صيغة مقبولة لتصحيح هذا الخطأ الذي هو خطأ دائرة الأراضي والمساحة، لأنني لا أعرف كيف يتم فرز هذه الأراضي دون أن تكون كل قطعة من هذه الأراضي المفرزة تصلها طريق زراعية. فالرجاء من معالي وزير المالية العمل على تصليح هذه الأمور التي هي بالدرجة الأولى أخطاء دائرة الأراضي والمساحة.. وشكراً

معالي رئيس المجلس : شكراً لك. البند الذي يليه.

السيد الأمين العام :

قرارات اللجان : ٤ - قرار اللجنة القانونية رقم (٥) تاريخ ١٩٩٦/١/٢٧، والمتضمن مشروع قانون الكهرباء العام لسنة ١٩٩٥.

(القرار موزع في الجلسة السادسة عشرة).

معالي رئيس المجلس : سعادة مقرر اللجنة القانونية.

السيد احمد الكساسبة مقرر اللجنة القانونية :

بسم الله الرحمن الرحيم

ابدأ بالأسباب الموجبة التي جاءت ضمن الكتاب الذي حوّل للجنة.

معالي رئيس المجلس : استاذ احمد لعل الأسباب الموجبة تم قراءتها عند قبول القانون للبحث، نبدأ بقرار اللجنة.

السيد المقرر : إذا سمحت معالي الرئيس هناك مخالفة من الزميلة توجان فيصل بهذا الخصوص وكانت المخالفة على الأسباب الموجبة وليس على موضوع القانون، إما أن أقرأ الأسباب الموجبة ثم تقرأ الزميلة مخالفتها حتى نستطيع أن نرد على بعض ما جاء في مخالفتها لأن بعض الأمور تمت أثناء خروجها من الجلسة.

معالي رئيس المجلس : الرأي للمجلس الكريم، لكن الكلام في الأسباب الموجبة يأتي عند قبول القانون وتحويله للجنة لغاية قبوله أو رده. الحقيقة نكتفي بأن تقرأ المخالفة والأسباب الموجبة كنا قد قرأناها، وإن كانت موجزة، فإذا السيدة توجان تحب تقرأ مخالفتها لكن قبل ذلك أعطي نقطة النظام للأستاذ بسام.

السيد بسام حدادين : سيدي نقطة النظام تقول بأن الأسباب الموجبة جزء من القانون وبالتالي تتلى، وأرجو أن تتلى ليوافق عليها باعتبارها جزء من القانون.. وشكراً.

معالي رئيس المجلس : الرأي للمجلس الكريم في هذه القضية، إذا كان الموضوع تحول إلى نقاش في أن تتلى الآن أو تتلى عند قبول القانون فهذا موضوع آخر، لكن أنا أتمنى أن نتجاوز هذه القضية لكي لا نفتح نقاش في موضوع أن تتلى الآن أو عند قبول القانون. معالي وزير العدل.

معالي وزير العدل : شكراً معالي الرئيس.

الأصل أن يتلى قرار اللجنة أولاً ثم لا يوجد هنالك ما يمنع من قراءة الأسباب الموجبة حتى لو قرأت عند قبول القانون في هذا المجلس. ولذلك لا أرى حرجاً من أن يبدأ سعادة المقرر بقراءة قرار اللجنة وقبل أن يدخل في المادة الأولى من مشروع القانون يستطيع قراءة الأسباب الموجبة ومن ثم المخالفات.. وشكراً سيدي الرئيس

معالي رئيس المجلس :

السيد المقرر : تقرير اللجنة أولاً.

السيد المقرر :

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (٥)

إجتمعت اللجنة القانونية بنصابها القانوني إجتماعين لدراسة مشروع قانون الكهرباء العام لسنة ١٩٩٥ وكانت اجتماعات اللجنة على النحو التالي: -

* الإجتماع الأول: - بتاريخ ١٩٩٦/١/٢٤

برئاسة معالي رئيس مجلس النواب **المهندس سعد هايل السرور** وبحضور مقررها سعادة **السيد احمد الكساسبة وبحضور** أصحاب السماحة والمعالي والسعادة السادة أعضاء اللجنة : -

توجان فيصل، محمود الهويمل، د. فوزي الطعيمة، حاتم الغزاوي، مفلح الرحيمي، د. مصطفى شنيكات، د. عبد الرزاق طبيشات، د. عبد المجيد العزام، د. احمد القضاة، محمد داودية، د. إحمد الكوفحي، عبد الرؤوف الروابدة، م. منصور بن طريف، ضيف الله المومني، د. ابراهيم زيد الكيلاني، عبد العزيز جبر، سليمان السعد، عبد الباقي جمو.

وتغيب بمعذرة أصحاب المعالي والسعادة السادة النواب :

د. محمد أبو عليم، د. همام سعيد، عبدالرحيم العكور.

وحضر الإجتماع من السادة النواب أصحاب المعالي: -

د. هاشم الدباس، توفيق كريشان.

وحضر الإجتماع من الحكومة:-

معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية السيد سميح دروزة، عطوفة مدير عام سلطة الكهرباء الأردنية السيد محمد سعيد عرفه، ومن سلطة الكهرباء السيد جمال راغب.

* الإجتماع الثاني : ـ بتاريخ ١٩٩٦/١/٢٧

بحضور مقررها سعادة السيد **احمد الكساسبة** وحضور أصحاب المعالي والسماحة والسعادة السادة أعضاء اللجنة: ـ

د. عبد الرزاق طبيشات، د. محمد ابو عليم، ضيف الله المومني، حاتم الغزاوي، عبد العزيز جبر، توجان فيصل، سليمان السعد، د. إبراهيم زيد الكيلاني، د. عبد المجيد العزام، د. احمد القضاة، عبد الرحيم العكور، م. منصور بن طريف، مفلح الرحيمي، محمود الهويمل، د. فوزي الطعيمة، د. مصطفى شنيكات.

وتغيب بمعذرة أصحاب المعالي والسماحة والسعادة السادة : ـ

عبد الرؤوف الروابدة، عبد الباقي جمو، د. احمد الكوفحي.

وحضر الإجتماع من الحكومة:ـ

معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية السيد **سميح دروزة** ، عطوفة مدير عام سلطة الكهرباء الأردنية السيد **محمد سعيد عرفه** ومن السلطة السيد **جمال راغب.**

وبعد مناقشة مشروع القانون مع معالي الوزير وعطوفة المدير ودراسته من قبل اللجنة، قررت اللجنة الموافقة عليه بعد إجراء التعديلات التالية: ـ

المادة ١ ـ شطب عبارة (لسنة ١٩٩٥) والإستعاضة عنها بعبارة (لسنة ١٩٩٦).

المادة ٣ ـ من المشروع إعادة ترقيمها لتصبح المادة (٤) والموافقة عليها كما وردت.

المادة ٤ ـ من المشروع إعادة ترقيمها لتصبح المادة (٣) وإضافة العبارة التالية إلى أخرها (وتسمى شركة الكهرباء الوطنية المساهمة العامة).

المادة ١٠ ـ الفقرة (د) : ـ

شطب العبارة التالية (وعلى الموزع التأكد..) الواردة في نهاية الفقرة ونقلها إلى المادة (١٣) بحيث تصبح فقرة جديدة برقم (جـ).

المادة ١٣ ـ موافقة بعد : ـ

إضافة الفقرة (ج) بالنص التالي : ـ

ج ـ على الموزع التأكد من سلامة ومطابقة التمديدات الكهربائية للمواصفات والشروط المعتمدة لهذه الغاية قبل إيصال التيار الكهربائي إلى المستهلك.

المادة ١٥ ـ أ ـ شطب كلمة (رئيس) والإستعاضة عنها بكلمة (مجلس)

ب ـ إضافة العبارة التالية (التنسيب لمجلس الوزراء لتحديد) بعد عبارة (في مجال الطاقة الكهربائية).

ـ شطب كلمة (تحديد) الواردة في الفقرة.

ج ـ شطب كلمة (رئيس) والإستعاضة عنها بكلمة (مجلس).

المادة ١٨ ـ نص المادة (١٨) من المشروع يصبح نص الفقرة (ب) وإضافة الفقرة (أ) بالنص التالي: ـ

أ ـ المحافظة على حقوق الموظفين والعاملين والمستخدمين في السلطة عند تحويلها إلى شركة مساهمة عامة بمقتضى احكام هذا القانون ويصبحوا من ملاك

الشركة مع حفظ جميع حقوقهم المكتسبة.

وعليه توصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها.

حكم خير	**اللجنة القانونية**
امين عام مجلس الأمة	لمجلس النواب

ملاحظة: -

١ - مخالفة مقدمة من سعادة السيدة توجان فيصل حول مشروع القانون.

٢ - مخالفة مقدمة من سعادة السيد أحمد الكساسبة حول م/٧ ،

٣ - مخالفة مقدمة من سعادة السيد عبد الرحيم العكور حول م/٩ ، ستقدم في الجلسة

٤ - مخالفة مقدمة من سعادة السيد سليمان السعد حول م/١٥/أ ،

معالي رئيس المجلس :

إقرأ الأسباب الموجبة ثم مخالفة السيدة توجان ثم مواد القانون.

السيد المقرر :

الأسباب الموجبة

لقانون الكهرباء العام

بناءً على قرار مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٤/٤/٩ بالموافقة على تحويل سلطة الكهرباء الأردنية إلى شركة مساهمة عامة تملكها الحكومة بالكامل، بالإستناد إلى أحكام المادة (٨) من قانون الشركات رقم (١) لسنة ١٩٨٩.

فإنه يترتب على هذا القرار إلغاء سلطة الكهرباء الأردنية وحلول الشركة محلها، بإعتبارها الخلف القانوني والواقعي للسلطة، لذلك فإن قانون الكهرباء الحالي رقم (١٦) لسنة ١٩٨٦ والذي تعتبر السلطة مؤسسة بمقتضى أحكامه وتتولى بموجبه الرقابة والإشراف على كل شؤون الطاقة الكهربائية في المملكة سوف يصبح استمراره لا يحقق الغايات التي وجد من أجلها.

وبناءً عليه، فقد تم إعداد مشروع قانون الكهرباء العام ليتناسب مع الوضع الجديد لتحويل السلطة إلى شركة، ولتنظيم أعمال توليد الطاقة الكهربائية ونقلها وتوزيعها في المملكة،وتحديد مسؤوليات الشركات والجهات المعنية المختصة العاملة في قطاع الكهرباء وإيجاد جهة رقابية وإشرافية حكومية على شؤون القطاع من خلال وزارة الطاقة والثروة المعدنية.

معالي رئيس المجلس :

تفضلي سيدة توجان فيصل إقراي مخالفتك.

السيد المقرر :

معالي الرئيس هناك مخالفات ولم تقدم، ولم يقدمها أصحابها، الأصل أن تقدم خطياً، أنا كنت أحد المقدمين وأسحب مخالفتي إن لم

اتمكن من تقديمها. وهناك مخالفة للنائب سليمان السعد ولم يقدمها حتى هذه اللحظة، ومخالفة للشيخ عبد الرحيم العكور ولم يقدمها خطياً أيضاً.

معالي رئيس المجلس :

إذا كان لأي من أعضاء اللجان مخالفة فيفترض أن تدرج وتشرك مع جدول الأعمال ليطلعوا عليها الزملاء الآخرين حتى يكون لهم رأي في مخالفة الزميل، السيدة توجان فيصل تفضلي

السيدة توجان فيصل :

أود أن أوضح بداية خصوصية موضوع الأسباب الموجبة في هذا القانون لأنه إذا اقتنعنا بتحويلها إلى شركة إنتهت بنود القانون وتأتي روتينية تقريباً.

وأحب أن أوضح أيضاً ما رافق من ملابسات للأسباب الموجبة لأنه أثناء إنعقاد اللجنة القانونية قدمت لنا أسباب موجبة مشافهة وحين رفضناها قدمت لنا كتابة.

معالي رئيس المجلس : سيدة توجان أرجو بداية قراءة المخالفة المرفقة إذا سمحت، وإذا صار نقاش ساعطيك الدور للدفاع عن مخالفتك.

السيدة توجان فيصل : عفواً فقط لإيضاح ظروف هذه المخالفة لأنها ستكون خارج السياق يا معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس :

حسناً، ارجوك قراءة المخالفة أولاً وساعطيك لاحقاً حق الدفاع.

السيدة توجان فيصل :

التزم بحق الدفاع لاحقاً.

اخالف قرار اللجنة بمناقشة القانون ابتداءً وذلك لعدم وجود اسباب موجبة مرفقة، فقرار الحكومة ليس سبب موجباً بل هو بحاجة للتسبيب وكذلك الرقابة على اعمال الكهرباء وغيرها مما ورد فيما اسمي اسباباً موجبة قائم حالياً في اداء المؤسسة ولا جديد اضيف عليه لهذا فهو لا يشكل سبباً موجباً.

وبما أن الأسباب الموجبة هي جزء من القانون المعدل ويشترط وجوده وفي ضوءه وبناء عليه ينظر في القانون. فإنني أخالف تصويت اللجنة على ما هو غير قانوني ودستوري والقبول بإضافات لاحقة تتبناها الحكومة كأسباب موجبة بناء على الإيضاحات الشفهية التي أوردها معالي وزير الطاقة، والتي فهم منها أعضاء اللجنة تفسيرات متفاوتة، وهذا يؤكد خطورة قبول تفسيرات شفوية أو ملحقة في غياب تقديمها مكتوبة إبتداء.

ولعدم دستورية تصويت اللجنة وقرارها وعدم إنسجامه مع النظام الداخلي، أرجو المجلس الكريم رد القانون والطلب من الحكومة إعادته مع الأسباب الموجبة التي تلتزم بها الحكومة كتابة، وفي ضوءها يبحث القانون.

معالي رئيس المجلس :

السيد المقرر :

شكراً معالي الرئيس

الأمر الذي يمكن أن تحتج به الزميلة أن ورقة قدمت من مدير سلطة الكهرباء وأخذت بها اللجنة.

الحقيقة أن اللجنة لم تأخذ بهذه الورقة لكن الزميلة خرجت قبل إنهاء النقاش، وكان التصويت هل يجوز أن نعتمد بهذه الورقة وكان رأي اللجنة أن لا نعتمد أي إضافة لم ترد ضمن الأسباب الموجبة في القانون لكن الحقيقة الورقة التي قدمت لم توزع على السادة أعضاء اللجنة ولم يكن لها أي أثر في اتخاذ قرار اللجنة.

هذا أمر.

الأمر الآخر أن المجلس الكريم قد قبل هذا القانون بأسبابه الموجبة إبتداءاً لما جاء ثم حوّله إلى اللجنة فلذلك أنا أظن أنه ما كان في اللجنة مخالفة للنظام الداخلي أو الدستور في التصويت في اللجنة. أما إذا أرادت أن تطرح الآن زميلتنا موضوع رد القانون فهذا عائد لمعاليكم وللمجلس الكريم.. وشكراً.

معالي رئيس المجلس : نقطة النظام سيدة توجان.

السيدة توجان فيصل :

أعيد ما أوردته هنا تحريف مباشر لما قلته، مخالفتي تقول ليست هنالك أسباب موجبة، هي تقول قررت الحكومة، فإذا تحولت إلى شركة قانون المؤسسة ما عاد موجود، فلنعيد تنظيمه.

أنا هنا واضح، وأنا أقول ليست هنالك أسباب موجبة. أما الإشارة لما جرى فلنكن دقيقين.

معالي رئيس المجلس :

سيدة توجان أنت طلبتِ نقطة نظام.

السيدة توجان فيصل

أنا ما قلته الآن حُرّف، ذكرت بالأسم وبطريقة محرفة، ذكرت بالأسم، أليست نقطة نظام؟

معالي رئيس المجلس :

أرجو أن تستمعي لكلامي قبل أن تجيبي عليه حتى تعرفي على ماذا تجيبي، أنت طلبتِ نقطة النظام ولا أشك في أنكِ تدركين بأن نقطة النظام تعني بأن هنالك مخالفة لنظام الداخلي في مجلس النواب حصلت.

أرجو أن يكون الكلام منصباً في موضوع أية مخالفة للنظام الداخلي إن حصلت.

السيدة توجان فيصل :

ذكري بالإسم في شيء مغلوط فيحق لي الرد.

معالي رئيس المجلس :

أنا ذكرت لكِ منذ البداية أني سأعطيكِ حق توضيح كلامكِ والرد.

السيدة توجان فيصل :

يجب أن يكون الآن ضمن الأسباب الموجبة وليس بعد أن نقر مواد القانون.

معالي رئيس المجلس : الدكتور نزيه عمارين.

الدكتور نزيه عمارين :

شكراً معالي الرئيس

أنا أود أن أتناول موضوع رد هذا القانون من جانب أخر، أنا أفهم أن هذا المشروع هو يقضي بتحويل سلطة الكهرباء إلى شركة حكومية، وهو مقدمة لخصخصة هذا المشروع الوطني الكبير.

وأنا شخصياً من حيث المبدأ لا أعارض حالياً موضوع الخصخصة، ولكن أيها الأخوة نخشى من المحذور إن نقدم على هذا النهج الاقتصادي الكبير والخطير في غياب أرضية، لا بد لهذا النهج من أرضية مناسبة، والأرضية هنا تتمثل في إعداد قانون منع الإحتكار، كيف لنا أن نسير في هذا التوجة الإقتصادي الجديد في ظل غياب قانون منع الإحتكار؟!! إن التخوف هنا يكمن في تمكن قلة قليلة من المواطنين أو المتمكنين من السيطرة على مقدرات البلاد في غياب قانون منع الإحتكار.

ولذا فإنني أقترح على المجلس الكريم رد هذا القانون وجميع مشاريع القوانين المماثلة لحين إقرار قانون منع الإحتكار ومن ثم البت في مثل هذه القوانين الخطيرة التي تعني بمقدرات البلد الإقتصادية العامة.. وشكراً.

معالي رئيس المجلس : الأستاذ صالح شعواطة.

السيد صالح شعواطة :

شكراً معالي الرئيس

قبل التعليق على مواد مشروع القانون فإنني أسجل إعتراضي على المنهج العام للحكومة في طريقها لإقتراح مشاريع القوانين ذات الطبيعة الإقتصادية، حيث أصبح كلنا يشعر أننا فعلاً أمام شروط تمليها علينا جهات أجنبية لتدمير بنى المؤسسات العامة والقطاع العام وإعطائها لقمة سائغة لحيتان القطاع الخاص الذي أثبت في غياب الرقابة الجادة من قبل الحكومة ممثلة للمجتمع إن هذا القطاع الخاص لا يحركه إلأ مصلحته الذاتية ومكاسبه الخاصة ولو كان فيها دمار الوطن الأردني كله والوطن العربي من المحيط إلى الخليج.

إبتداءاً، إن هذا المشروع هو مشروع خصخصة وهو إستمرار لإلتزام صارم من قبل الحكومة بتعليمات البنك الدولي الذي لا يخدم سوى المخطط المعادي للمنطقة والعالم.

إن المشروع المعروض علينا يدخل في هذا السياق ويفسح المجال لكل المُعادين أن يجد له طريقة في مشاركتنا في برامجنا الكهربائية بل والسيطرة عليها أيضاً، فطالما أن الكهرباء سيمتلكها أفراد يملكون رأس المال، وطالما ستباع أسهم هذه الشركة في السوق المالي فسنجد الإستثمارات الأجنبية ستسيطر على هذه الشركة وتربطها بشركات أخرى، وسنرهن مستقبل صناعاتنا وتطويرنا ومستقبلنا وبنيتنا التحتية لهذه.

فأنا أسجل هذا الكلام للتاريخ فقط ونحن نعرفُ سلفاً أن لا أحد في الحكومة يريد أن يسمع أو أن يقبل النصيحة.. وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الأستاذ عبد موسى النهار.

السيد عبد موسى النهار :

شكراً معالي الرئيس.

نظراً لأهمية هذا القانون وتحويل سلطة رئيسية من سلطات الدولة وهي الطاقة الكهربائية برمتها إلى شركة خاصة فإنني أرى أن هذه الأسباب الموجبة ليست كافية، فنتجاوز عن هذا الموضوع ولتبين الأسباب الموجبة تفصيلياً، مثلاً أن يذكر مدى تأثير هذه الشركة على الخزينة العامة، هل هناك خسارة تَتَحَقق من جرّاء وجود هذه السلطة ضمن أجهزة الدولة أم لا.

وهذه الطاقة هي طاقة استراتيجية بالنسبة لكافة الصناعات وتعتبر من البنيات الأساسية للدولة.

ولهذا فإن الأسباب الموجبة غير كافية ولا يكفي أن يفسر الوزير داخل اللجنة القانونية هذه الأسباب، يجب أن يعلم هذه الأسباب كافة الزملاء حتى يستطيعوا أن يقروا هذا القانون.

فأنا أطالب ليس برد القانون من حيث المبدأ، بل أطالب بإعادة هذا القانون للدراسة المعمقة لأهمية هذا القانون .. وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً، معالي وزير العدل.

معالي وزير العدل :

شكراً سيدي الرئيس.

أرى أن الحديث قد امتد على قبول هذا المشروع أو عدم قبوله، الحقيقة أن هذا المشروع كان قد عرض في الدورة الإستثنائية السابقة وجرى التصويت على إقتراح برد هذا القانون بعد أن تكلمنا به وبعد أن تكلمنا بمسألة قبول هذا القانون أو رفضه. وجرى قبول هذا القانون وأحيل إلى اللجنة المختصة ودرسته اللجنة الآن ليس أمامنا معالي الرئيس إلاّ أن ندخل في صلب مواد القانون وأن نناقشها مادة مادة حسب النظام الداخلي، وبعكس ذلك فإننا نتعامل مع القانون كأنه يرد إلينا من الحكومة لأول مرة، وهذا ما رآه المجلس في قوانين كثيرة بأنه غير جائز ولا يجوز لنا أن نصوت على رد المشروع قبل أن نناقش مواده مادة مادة، فإذا صوت عليه بنهاية القانون بأنه غير مقبول أو بأقلية ولم يحرز الأغلبية يعتبر مردود. أرى أن ندخل في مشروع القانون سيدي الرئيس.. وشكراً.

معالي رئيس المجلس :

بالتأكيد رئاسة المجلس تعي جيداً النظام الداخلي لمجلس النواب، معالي وزير العدل أشكرك على الملاحظة حول النظام الداخلي لكنني فقط أود أن أقول بأن هناك آلية متبعة لمناقشة القوانين وسبق أننا ناقشنا القوانين بناء وانسجاماً مع النظام الداخلي وبالتالي صورة النظام الداخلي وآلية مناقشة القوانين واضحة جداً في ذهن الرئاسة، لكنني أترك الزملاء ليتحدثوا بشكل عام عن القانون لأن هذا القانون هو فلسفة الحقيقة أكثر مما هو مواد قانونية، الدكتور العكايلة.

الدكتور عبدالله العكايلة :

شكراً معالي الرئيس

بغض النظر عن كل ما ذكر من أنه قبل في الدورة الإستثنائية،

وأيضاً ذكرت أن النظام الداخلي هو الذي يحكم العملية، وإننا نقوم وفقاً لمنهجية، الخطأ الكبير الحقيقي في مخالفة النائب المحترمة توجان فيصل حقيقية وصحيحة، وليس في القانون أسباب موجبة للآن، والخطأ في إعتقادي كان حين استقبل هذا القانون في الدورة الإستثنائية كان على المجلس أن يعيده للحكومة ليقول لها تقدمي بأسباب موجبة لهذا القانون.

القول بأنه بناءاً على قرار الحكومة هذا بحد ذاته كما أشارت الزميلة بحاجة إلى أسباب موجبة، فنحن أمام إشكال دستوري حقيقة لأن النص واضح، عليك كحكومة أن تقدم هذا القانون مشفوعاً بالأسباب الموجبة. ليس فيما ورد من سطور هنا يشير لا من قريب ولا من بعيد إلى وجود أسباب موجبة.

ولذلك هذه الثغرة موجودة، إن أحبّ المجلس أن يتخطاها بحكم الأمر الواقع انه قبل هذا القانون في الدورة الإستثنائية وأنّه حوله للجنة المختصة وإنه بين يدي المجلس والمجلس صاحب الولاية في رده الآن، هذه قضية أخرى، لكن هنالك ثغرة واضحة أننا استقبلنا هذا القانون دون أن يكون مشفوعاً بأسباب موجبة.

شكراً معالي الرئيس

معالي رئيس المجلس : شكراً، فقط أود أن أوضح بأنه إذا كان الهدف من هذا النقاش هو ردّ القانون فموقعه ليس هنا رد القانون كان يمكن أن يرد عند قبوله في هذا المجلس وتحويله للجنة، أو رد القانون ممكن لغاية الآن في نهاية القانون بعدم التصويت عليه إذا كان الهدف هو رد القانون.

لكن كما ذكرت هذا القانون هو مبدأ وفكرة والنقاش في الفكرة حتى يستطيع الزملاء أن يسمحوا تصويتهم على المواد التي تلي.

الدكتور بسام العموش.

الدكتور بسام العموش :

شكراً معالي الرئيس

أنا الحقيقة لا أريد أن أكرر ولكن أؤكد أنه فعلاً ما فيه أسباب الموجبة مذكورة وقرار مجلس الوزراء ليس من الأسباب الموجبة أثني على ما قيل حول تقديم قانون منع الإحتكار أولاً لضبط مثل هذا التوجه على اعتبار أنه فيه معاناة فيما يتعلق بالفواتير التي يدفعها المواطن سواء كان ماء أو كهرباء أو هاتف، ناهيك عن الضرائب الأخرى.

أنا لا أريد أن أسير في خط قبوله ونقاشه مادة مادة أو رده، أنا أقول حتى يكون فقط الأمر ترتيبي. يرجع ليأتى به الأسباب موجبة، هذا ليس رداً وإنما نوع من الترتيب، فأنا أطالب فعلاً أن تتقبله الحكومة ويعود بأسرع وقت للمجلس.. وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً الأستاذ خليل حدادين.

السيد خليل حدادين :

شكراً معالي الرئيس

مع اتفاقي الكامل مع الأخ شعواطة على أنني ضد الخصخصة للأسباب التي أوردها الزميل، ومع إتفاقي مع الدكتور العكايلة والسيدة توجان حول عدم وجود أسباب موجبة، فأرجو معالي الرئيس إما أن نؤجل البحث في القانون حتى تتقدم الحكومة بأسباب موجبة مقنعة، لانني أنا ضد الخصخصة وخاصة لمؤسسة ناجحة، إدارتها جيدة، لم نسمع عنها شائبة. ولذلك أقترح إما تأجيل البحث في القانون حتى يأتينا شيء مكتوب من الحكومة حول الأسباب الموجبة، وإذا كان هذا الأمر غير ممكن على الحكومة أطالب الحكومة الآن أن تقول لنا ما هي الأسباب الموجبة لخصخصة مثل هذه المؤسسة الناجحة.. وشكراً

معالي رئيس المجلس :

معالي الدكتور عبد الله النسور

معالي وزير التعليم العالي :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسول الله.

لن أخوض في وجاهة القانون وضرورته لأنه ليس هذا هو المطروح، المطروح الحديث هل الأسباب كافية

أم غير كافية، الأسباب الموجبة للقانون هل هي كافية وهل الشرح المعروض من مجلس الوزراء، إلى المجلس الكريم فيه أسباب كافية حقيقية ومحتوى حقيقي أم أنها شكلية، هذا هو المطروح.

ولكنني أتساءل عن توقيت النظر في الأسباب هل كافية أم غير كافية، الآن أم حين ورودها للمرة الأولى.

ليس من الصحيح التحدث عن نقص الأسباب الموجبة الآن لأنه في الجلسة الأولى نظرنا فيها واعتبرنا أسباب كافية وقبلنا القانون على أسسها، هذه ناحية من حيث الشكل أي أنا أعترض على توقيت الحديث عن الأسباب الموجبة الآن لأنه قبلت الأسباب الموجبة باعتبارها أسباب كافية وجوهرية.

الأمر الثاني، المجلس الكريم كان في دورته الإستثنائية الناجحة السابقة اقر الوجبة الأولى من رزمة الإصلاح الاقتصادي، وها هي الوجبة الثانية والمكملة لرزمة الإصلاح الاقتصادي تأتي إلى المجلس، وسوف يتوالى ورود مزيد من الرزمة الاقتصادية.

قطاع الكهرباء إخواني، وأنا استذكر تماماً ما ذكرته الزميلة الكريمة من أنه ليس هناك مجال للنظر الآن في مزيد من الأسباب الإضافية، ولكن الأسباب موجودة في صلب النص، وأقرأ الآن في الأسباب الموجبة «لتنظيم أعمال توليد الطاقة الكهربائية ونقلها وتوزيعها في المملكة وتحديد مسؤوليات الشركات والجهات المعنية المختصة العاملة في قطاع الكهرباء وإيجاد جهة رقابية وإشرافية حكومية على شؤون القطاع من خلال وزارة الطاقة والثروة المعدنية». ما هي الأسباب الموجبة التي يمكن أن تضاف إلى هذا؟ إن كان هناك عيب في الأسباب الموجبة فالعيب في قصرها فحسب. كأنه كان هناك تمني أن تكون صفحة أو أكثر، الحقيقة الأسباب كافية

واعتقد أنها ربما تكون قصيرة.. شكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، معالي الأستاذ عبد الرؤوف الروابدة.

السيد عبد الرؤوف الروابدة : رئيس اللجنة القانونية

شكراً معالي الرئيس

أنا أعرف أن معاليكم هو القيّم على تطبيق النظام، بداية أرجو أن أقول سيدي الرئيس أن الأسباب الموجبة هي لتقوية موقف الحكومة في مواجهة المجلس. أما أن يدخل المجلس صياغة الأسباب الموجبة فهذا ليس من مسؤوليته، إن لم تكن الأسباب الموجبة للحكومة مقنعة المجلس سيرد القانون، وبالتالي مسؤولية الحكومة أن تضع أسباباً موجبة. أن نأتي في هذه المرحلة ونقول أن هذه الأسباب الموجبة ليست كافية تعني أن في ذهننا كنواب صيغة معينة لهذا القانون سنكتب أسبابه الموجبة.

الأسباب الموجبة هي ورقة دفاع بيد الحكومة في موجهة النواب، هي حرة بأن تصوغها بالشكل الذي يناسبها، فإن كانت جيدة مر قانونها وإن لم تكن لم يمر .

ثانياً : ـ هذه المرحلة من عمر القانون تحكمها المادة «٤٤» التي تقول يدخل المجلس في النقاش مادة بعد أن يوزع تقرير اللجنة، وهو ما تم لهذا اليوم، على الأعضاء على الوجه المبين في المادة «٣٥» يعين المجلس يوماً للمذاكرة، وهو هذا اليوم، في مواده، وفي اليوم المعين تجري المذاكرة في مواد مشروع القانون، وبالتالي لم يعد هناك مكان لا لنقاش الأسباب الموجبة ولا نقاش القانون ككل، ولكن لنا موقف في نهاية القانون عندما يطرح معالي الرئيس التصويت من مع القانون ككل، إن كان هناك زملاء كرام مع رد القانون يصوتون ضد هذا القانون فيرد بهذا الإسلوب.. وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، أعطي الفرصة للسيدة توجان فيصل ثم لمعالي وزير الطاقة ثم نخرج من هذه القضية، وأود أن أذكر بأن هذا نقاش عام عن القانون، لكنني لست في مرحلة إجراء أي عملية تصويت على رد القانون في هذه المرحلة بالذات، القانون يرد إما عند قبوله أولاً وقراءة الأسباب الموجبة قبل تحويله للجنة القانونية أو يرد عند ختم القانون في التصويت عليه، السيدة توجان.

السيدة توجان فيصل : بداية ليس الإعتراض على أن الأسباب الموجبة ليست كافية كما جاء في كلام معالي أبو زهير، بل لأنه غير موجودة أصلاً، فعندما لا توجد وهي مشترطة في الدستور والنظام الداخلي فهناك نقص والتصويت على قانون في غيابها هو كما قلت غير قانوني وغير دستوري ، أما وقف بحثه فلا يفوت وقت تصحيح أي شيء خرج عن النظام الداخلي والدستوري.

والقول بأن السبب الموجب هو تنظيم موضوع التوليد والنقل والتوزيع، هذا قائم حالياً، ليس غائباً، بل أن رقابة الحكومة الآن هي أقوى مما ستكون عندما تصبح شركة، إذن هذا ليس سبب موجب، وأضيف ما حصل حقيقة وليصححني أن خرجت على النص أي منكم، في اللجنة القانونية قيل نفس ما قلت إن هذه ليست أسباب موجبة فقدمت لنا أسباب مشافهة ثم أُلحقت مكتوبة، وعندما اعترضت وقلت لا تقدم الأسباب من الحكومة إلى اللجنة وإنما تقدم من الحكومة إلى المجلس عند تقديم القانون، قيل بما أننا سرنا في القانون نقترح على الحكومة أن ترفقه لاحقاً.

فأنا لا أتصور حالة السبب الموجب يلحق بعد الإقرار وليس قبله.

لهذا أقول وضمن النظام الداخلي أي مخالفة يجب التصويت عليها، وإذا كانت المخالفة تنص على وجود ثغرة دستورية وثغرة في تطبيق

النظام الداخلي فهي الأولى بالتصويت. والكلام ليس رد هي إعادة القانون إلى الحكومة لكي تعيده لنا مع الأسباب الموجبة، لأنني كما أوضحت تفاصيل القانون لا تعني شيء ، تنظيمية إذا وافقنا على المبدأ، مبدأ تحويل المؤسسة إلى شركة، وهذا المبدأ هو أهم مادة وهو الأسباب الموجبة.

فإن أقنعتنا الحكومة، ليس مشافهة، كما قلت كل واحد منا فهم شيء مختلف، وأذكر زميلي أبو محمد فهم شيء وأشار له في اللجنة فقلت له أنا فهمت عكسه وغيري فهم عكسه، إذن نريده مكتوب إذا اقتنعنا بالسبب وافقنا على الفحوى ويقر القانون بسهولة تامة، أنا أصر على النظام الداخلي لطرح إعادة القانون إلى الحكومة لتعيده لنا مع الأسباب الموجبة، أرجو طرحه للتصويت وأرجو التثنية ، وشكراً .

أصوات : نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس :

شكراً، معالي وزير الطاقة

معالي وزير الطاقة :

لا أريد أن أزيد على ما ذكره وزير العدل وما ذكره الأخ أبو عصام، ولكنني أريد أن أذكر أن تحويل سلطة الكهرباء إلى شركة حكومية، لا تزال شركة حكومية تتمتع بالصفة الحكومية، وأريد أن أذكر أيضاً أن هذا القطاع فيه خصخصة منذ ١٩٥٠.

هناك شركة الكهرباء الأردنية وكانت منتجة وموزعة ولا تزال توزع الكهرباء وتجبي المستحقات وتعطي جزء منها للحكومة والجزء الآخر لها.

وهناك أيضاً شركة خاصة في إربد اسمها شركة كهرباء إربد. إذن الموضوع ليس جديد، الموضوع إصلاح وتنمية وإدارة وتوليد لتتناسب هذه السلطة وهذا المنتج، الكهرباء، ومع التطورات الحديثة في العالم ومع كثير من منتجي الكهرباء في الدول المجاورة.. وشكراً.

معالي رئيس المجلس : الدكتور محمد الزبن.

الدكتور محمد عضوب الزبن :

شكراً معالي الرئيس

زملائي الأفاضل، ارجو أن أذكر الأخوة بأن المجلس الكريم قد وافق منذ فترة على تحويل مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية إلى شركة ، ولكن ممن يقدم الخدمة الهاتفية والفاكس هي شركة واحدة الآن، بينما الآن سلطة الكهرباءتقدم الخدمات إلى منطقة الأغوار والمحافظات الجنوبية.

في محافظات الوسط تقدم شركة الكهرباء الأردنية، وفي الشمال تقدم شركة الشمال للطاقة الكهربائية.

كم أتمنى على الحكومة الرشيدة في الأسباب الموجبة، وقد تحدث قبل قليل عنها معالي الأخ عبدالله النسور عندما قرأ الفقرة الأخيرة في الأسباب الموجبة والتي هي غير واضحة، وأتمنى أن توضع في مادة رئيسية بحيث عندما يوافق المجلس على تحويل سلطة الكهرباء إلى شركة أن تندمج الشركتين مع الشركة الأم.

هذه مجرد وجهة نظر أرجو من الحكومة الرشيدة أن تهتم بهذا الأمر إن جاز ذلك وإن اقتنع الأخوة النواب وأود أن أقرأ الفقرة التي تفضل بها معالي الدكتور عبدالله النسور، «وتحديد مسؤولية الشركات والجهات المعنية المختصة العاملة في قطاع الكهرباء وإيجاد جهة رقابية وإشرافية حكومية على شؤون القطاع من خلال وزارة الطاقة والثروة المعدنية».

أتمنى من معالي وزير العدل والحكومة الرشيدة أن تدمج هذه بمادة رئيسية لعل وعسى أن تكون شركة واحدة تقدم الطاقة الكهربائية وليس كما يقول المثل قرية ولها سعران.. وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، الدكتور الكوفحي نقطة نظام.

الدكتوراحمد الكوفحي :

بسم الله الرحمن الرحيم

اولاً : رفعت يدي منذ البداية والنظام الداخلي يقول تسجل الأسماء حسب الترتيب، ومع ذلك سامح الله معالي الرئيس.

نقطة النظام، المادة التي تلاها معالي الزميل أبي عصام مطلق لكنه أريد منه المقيد، وهذا وارد عند القانونيين وعند الفقهاء، والمقيد هو مخالفة الزميلة توجان فيصل، ولذلك لم يعد المطلق هو مراد وإنما أصبح المطلق يراد منه التقييد، فنحن نبحث في المخالفة والمخالفة تتحدث عن علّه ولا معلول إلاّ بعلة. فإذا قبلنا معلولاً بلا علّة فمعنى ذلك كارثة.

ثم الأسباب الموجبة تتعلق بالأسباب الرئيسية لمشروع القانون، وكل الذي أوردته الحكومة كان قائماً أيام كانت سلطة الكهرباء الأردنية، لا جديد، كلها سواء بسواء، إذن لا بد من أسباب جدّت، هذه التي جدّت تقوم على محورين أوردهما بعض الزملاء هي مرحلة التطبيع ثم إملاءات صندوق النقد الدولي فقط لا غير. ولذلك لا بد من إلغاء هذه الأسباب التي قدمتها فهي تتعامل مع نواب وتقدم أسباباً مقنعة حتى يمكن النظر في معلول سبقته علّة.

لذلك نصوت على هذه المخالفة لأن المطلق أريد منه المقيد، ونحترم راي أي زميل يقدم مخالفة ..وشكراً

معالي رئيس المجلس :

شكراً على نقطة النظام الطويلة يا دكتور، لكن بودي أن أحسم هذا النقاش ويحسمه معي الزملاء أصحاب القرار، تفضل دكتور أكمل.

الدكتور احمد الكوفحي :

هذا مطلق أريد منه المقيد، يعني مخالفة الزميلة قيدت المطلق الوارد في النظام الداخلي، ولذلك هو أصبح نصاً، المطلق الذي يراد منه المقيد أصبح نصاً ولا يجوز الإجتهاد فيه يعني نصوت على المخالفة .. وشكراً.

معالي رئيس المجلس :

شكراً، حتى نحسم هذه القضية فقط أود أن أذكر بآلية النظام الداخلي الموجودة لدي في هذا الموضوع.

الحقيقة مشاريع القوانين موقعها في الفصل السادس في النظام الداخلي تحددها مواد عدة، لكن المادة التي تتعلق أولاً بقبول أي قانون أو رفضه هي المادة«٤٠» التي تقول «فإذا رأي المجلس أن هناك حاجة لمثل هذا القانون فعلى الرئيس أن يضع أمر إحالته على اللجنة المختصة في الرأي وإذا قرر أن لا حاجة لمثل هذا القانون فيحيله إلى مجلس الأعيان»، هناك أول فرصة لقبول القانون أو رفضه عند دخول هذا القانون إلى قبة هذا المجلس بعد وضعه على جذول الأعمال قبل ثلاثة أيام، هذه هي الفرصة الأولى لرفض القانون.

الفرصة الأخرى لرد القانون هي في المادة «٤٥» «بعد أن تقبل مواد مشروع القانون المعروض للبحث والمناقشة كل مادة لحدتها» أي بعد مناقشة المواد مادة مادة وقبولها أو رفضها أو تعديلها. «يطلب الرئيس الإقتراح على مشروع القانون بمجموعه فإذا قررت الأكثرية قبوله أو رفضه يرفع إلى رئيس مجلس الأعيان».

الحالتين التي ينص عليهم النظام الداخلي في قبول أو رفض القانون هما عند بدء إحالة القانون على المجلس لغاية قبوله وإحالته إلى اللجنة أو عند الإنتهاء من مناقشة القانون، هناك أسباب موجبة قد تكون مقنعة للسادة الزملاء وقد لا تكون مقنعة هذا موضوع آخر، لكن أمام النظام الداخلي الآن لا يتيح لي إلاّ أن ندخل في مواد القانون وهناك فرصة لرفض القانون في نهايته، نقطة النظام السيدة توجان.

السيدة توجان فيصل :

نقطة النظام هي غير دستورية التصويت على هذه النقطة أن نقبل بحثه بلا أسباب موجبة، هذا القانون خرق النظام الداخلي بغياب الأسباب الموجبة.

معالي رئيس المجلس :

شكراً، لدي هذه الورقة قدمت مع القانون مكتوب في أعلاها الأسباب الموجبة لقانون الكهرباء العام، وأن تكون هذه الأسباب مقنعة أو غير مقنعة فهذا أمر آخر، ولذلك سأبدأ حكماً كما يقر النظام الداخلي للدخول في دراسة مواد القانون، وللزملاء حق رفض هذا القانون إذا لم يكونوا راغبين في تمريره في نهاية القانون . نقطة نظام دكتور الكوفحي.

الدكتور احمد الكوفحي :

نحن لا نتحدث عن أسباب موجبة مجردة ولكننا نتحدث عن أسباب موجبة بوصف، هذا الوصف هو تعلق مخالفة الزميلة بهذه الأسباب الموجبة، لذلك نحن نتحدث عن الوصف، وأعمال الدليلين أولى من أعمال إحدهما . ولذلك قلت مطلق أريد منه المقيد.

المقيد وهي المخالفة، لو لم ترد المخالفة كلام معالي الرئيس ١٠٠٪ سليم. لكن هنا نتحدث عن مخالفة لحقت أسباب موجبة، فالوصف ملازم للموصوف ولا يجوز أن تفصل بين الموصوف والصفة.

معالي رئيس المجلس :

شكراً، أرجو أن نلتزم بالنظام الداخلي في هذه القضية وأن نبدأ في مواد القانون، وسيكون هناك فرصة للتصويت على القانون بكاملة في نهايته، الدكتور عبدالله النسور.

معالي الدكتور عبدالله النسور وزير التعليم العالي :

معالي الرئيس

انا بكل امانة أعتقد أن النقاش يبتعد تماماً عن المادة «٤٤»، معاليكم قرأتم المواد حتى «٤٥» ولكن المادة «٤٤» تقول ما يلي « بعد أن يوزع تقرير اللجنة على الأعضاء» وقد وزع، « يعين المجلس يوماً للمذاكرة»، وقد حصل وعين هذا اليوم. :

«وفي اليوم المعين المذكور تجري المذاكرة في مواد مشروع القانون». لم يتحدث النظام الداخلي عن فتح الدفاتر القديمة فيما يتعلق بالأسباب الموجبة على وجاهة الأسباب الموجبة. ولكن ليس موضع بحث هذا الموضوع الآن، بحثه تم في الماضي ورد القانون سوف يأتي في المستقبل.

ولكن سيدي الرئيس نحن لا نريد أن نستعمل ميكانيكا النظام الداخلي والإعتراضات لنفرض على المجلس القناعة بالموافقة على القانون، نحن لا نريد هذا، هذا قانون قديم، ليس في عهد هذه الحكومة، جاء قديماً وقبلناه وصوتنا عليه وأدخلناه إلى اللجنة القانونية، فدخوله اليوم بهذا التسلسل شرعي وصحيح، والتحدث بأنه غير صحيح وغير دستوري هو كلام غير صحيح. هذا كلام دستوري بالتسلسل وبالتوقيت.

أما كون الأسباب الموجبة خفيفة وقصيرة وغير مقنعة هذا ليس موضعها، موضعها أولاً، وحقيقة هذا سوف يعطل عملنا.

سيدي مع كل هذا إن رأى المجلس الكريم تزويده بإيضاح للأسباب الموجبة للجنة القانونية بتفصيل أكبر وبإيضاح أوسع فالحكومة لا تمانع ونحن نوافق عليه، إن كانت الأسباب الموجبة بحاجة إلى إيضاح آخر فلا مانع لدينا من تزويدكم من قبل الحكومة بأسباب موجبة إيضاحية للأسباب التي عرضت عليكم .. وشكراً.

معالي رئيس المجلس :

الزملاء، ما فهمته من معالي الدكتور بأنه لا مانع لدى الحكومة من أن يرد هذا القانون لكي تزودنا بأسباب موجبة توضيحية أكثر. إذا كان هذا فهمّي أطرح القضية على المجلس الكريم، ارجوكم أن نستمع للحكومة لكي توضح لنا هذا الأمر، الدكتور النسور.

معالي الدكتور عبدالله النسور وزير التعليم العالي :

سيدي الرئيس، نحن لا نمانع بإيضاح الأسباب الموجبة للمجلس الكريم، لم أستعمل كلمة رد القانون، أنا استعملت حق إعطاء اللجنة القانونية أسباب موجبة إيضاحية، ولا مانع أيضاً أن تأتي هذه الأسباب الموجبة إلى المجلس مباشرة قبل اللجنة وهذا ما طلبه الزملاء الكرام. وتزويدهم بأسباب موجبة واضحة وموسعة ومفصلة، هذا هو المطلوب ونحن نوافق عليه.

معالي رئيس المجلس : الدكتور العكايلة.

الدكتور عبد الله العكايلة :

معالي الرئيس

أولاً : - أريد أن أسأل الزميل الدكتور عبدالله النسور بأي صفة يتكلم باسم الحكومة، هل هو نائب رئيس الوزراء؟ أنا أسأل فنياً.

ثانياً : يبدوا أن الذي يجلس مكان زميلنا الدكتور عبدالله النسور أيضاً يبدأ الصوت يتعالى قليلاً قليلاً، قبل قليل معالي ابو عصام يقول شايفين الذي يجلس هنا صوته يطلع بالقوة، فنرجو أن يكون هذا المقعد من أهدأ المقاعد في المجلس.

سيدي الرئيس، نحن لا نتكلم عن قلة الأسباب ولا عن ضعف الأسباب ولا عن خواء الأسباب، نحن نتكلم عن عدم وجود أسباب، هذه النقطة الأساسية.

وبإمكانك معالي الرئيس أن تحسم النقاش وأن تصوت على المخالفة، من يرى رأي المخالفة أنه لا يوجد أسباب موجبة فنصوت عليها وعندئذ يستمرالقانون.

معالي رئيس المجلس :

يا سيدي لدي رأي جديد الآن من الحكومة، الحقيقة لا يمكن توضيح الأسباب الموجبة بعد البدء في مناقشة القانون، لأنه لا معنى لتوضيح الأسباب الموجبة بعد البدء في مناقشة مواد القانون، الأسباب الموجبة إما أن تكون واضحة قبل الدخول في القانون أو نطوي صفحتها نهائياً وإلى الأبد.

لذلك أنا سأطرح مخالفة الزميلة توجان فيصل أولاً على المجلس الكريم يصوت عليها المجلس إن كان مقتنعاً بالأسباب الموجبة .

السيد المقرر :

معالي الرئيس الآن إذا طرحت مخالفة سعادة الزميلة للتصويت مخالفتها تطالب برد القانون وهذا لا يجوز، نحن قبلنا القانون إبتداءاً.

فالأصل أن يرد القانون في البداية أو عند التصويت على القانون بمجمله.

معالي رئيس المجلس :

الأستاذ عبد الرؤوف الروابدة

السيد رئيس اللجنة

أنا لن أتحدث عن المطلق ولا المقيد ولا العلة التي تتبع المعلول، أنا سأقول حلاً للإشكال ما دامت الحكومة الموقرة تحب أن تبدي أسباباً أخرى فلنخرج من المخالفة ومن البدء بالقانون بأن يعود للجنة القانونية، وعلى الحكومة أن تزودها بما طلبته من أسباب موجبة. فلا نكون قد رددنا القانون ولا وافقنا عليه.. شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس :

السيد عبدالله اخو ارشيدة

شكراً معالي الرئيس

فقط أريد جواباً من معالي رئيس مجلس النواب، للجلسة الثانية لم أعطى الكلام رغم رفع يدي عدة مرات، بل عشر مرات في المرة الأولى.. شكراً

معالي رئيس المجلس : شكراً، نقطة نظام السيدة توجان.

السيدة توجان فيصل :

أولاً : - أن المخالفات يصوت عليها وإلاّ فهي قطع لحق المخالف وفرض راي أغلبية اللجنة القانونية على الأقلية، وهذه ليست ديمقراطية والدستور والنظام الداخلي يرفضها.

ثانياً : - نص المخالفة تقول على أن الأسباب لا تقدم جانباً للجنة القانونية ولأفرادها إنما تقدم للمجلس، فإذا كان سيعود للحكومة وتضع أسبابها، ولها أسبابها

الوجيهة متأكدين، فليعد إلى المجلس لأن المخالفة هي على دستورية ما يجري وليست فقط لأنه نحن نريد اسباب موجبة.

معالي رئيس المجلس : الأستاذ الدغمي.

معالي عبدالكريم الدغمي وزير العدل.

شكراً معالي الرئيس

أنا صرت سامع أنه فيه مخالفة دستورية يمكن خمسين مرة، أحب أن أسأل السيدة توجان أي مادة من الدستور جرى عليها المخالفة في هذا الموضوع؟. إذا سمحت معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس : تفضلي سيدة توجان.

السيدة توجان فيصل :

الدستور لا أحمله الآن بنصه، الحكومة تخاطب المجلس وتقدم للمجلس وتقدم مشروعها للمجلس، والأسباب الموجبة جزء من المشروع وتقدم للمجلس، الحكومة لا تتعامل مع اللجان. هذا استطيع أن أبرزه بمواد عديدة من الدستور واعتقد أنه ثابت.

معالي رئيس المجلس : الأستاذ خليل حدادين نقطة نظام.

السيد خليل حدادين :

شكراً معالي الرئيس

مع إحترامي لما قاله زميلي وصديقي أبو فيصل يعني هذا حقيقة مخالف للنظام ولأعراف المجلس دائماً النواب يسألون الحكومة إما الحكومة تسأل النائب هذه أول مرة أسمعها.. شكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً الأستاذ عبد الرؤوف الروابدة .

السيد عبد الرؤوف الروابده

رئيس اللجنة.

لا يوجد في الدستور نص على إيراد الأسباب الموجبة، الأسباب الموجبة وردت في النظام الداخلي ولم ترد في الدستور فالدستور بين يدي واعتقد أنني أحفظ الكثير منه.

وإن كنت لا أحفظه جميعاً.

«يعرض رئيس الوزراء مشروع كل قانون على مجلس النواب الذي له حق قبول المشروع أو تعديله أو رفضه وفي جميع الحالات يرفع المشروع إلى مجلس الأعيان ولا يصدر إلاّ إذا أقره المجلسان وصدق عليه الملك.

أنا أقول سيدي الرئيس أنه لا يجوز التصويت على نقطة تطرح ويقال هذه مخالفة دستورية لأن الدستور لا يصوت عليه بهذا الإسلوب، إذا قبل المجلس المبدأ أن هناك شكاً دستورياً فهناك مرجعية دستورية، ليس هذا المجلس هو المرجع، المرجع هو المجلس العالي لتفسير الدستور وليس التصويت على نقطة بأنها مخالفة دستورية أم لا.

وإلاّ لأصبح الدستور كأي قانون آخر عرضه للحديث فيه والتفسير والإطالة.

أعذني سيدي الرئيس أن تحسم هذا الموضوع بأن يقول المجلس الكريم أننا نعيده للجنة القانونية ولا نرده، وأن الحكومة وفقاً لطلبها تتقدم بأسباب موجبة، هي طلبت ذلك، لتعرض على اللجنة القانونية، فإن وجدت أنها كافية تعود إلينا بصيغة القانون .

شكراً سيدي الرئيس

معالي رئيس المجلس :

شكراً زملائي دعونا نخرج من هذه النقطة، هناك شكوى من أن الأسباب الموجبة قد لا تكون كافية أو مقنعة، وهناك من يقول أن الأسباب الموجبة غير موجودة، وبالتالي هناك طلب بأن تتقدم الحكومة بأسباب موجبة لهذا القانون.

الإقتراح الموجود وهو إعادة هذا القانون إلى اللجنة القانونية إلى أن تتقدم الحكومة بأسباب موجبة وافية تقنع اللجنة في قرارها سواء قبول القانون أو رده . سأطرح هذه القضية للتصويت ونخرج من هذه القضية، من مع إعادة القانون للجنة

إلى أن تورد الحكومة أسباب موجبة كافية؟ واضح أكثرية واضحة. وبالتالي يرد القانون إلى اللجنة القانونية.

السيد الأمين العام

٥ ـ تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

معالي رئيس المجلس

الزملاء، قبل أن أرفع الجلسة أرجو أن أذكر أمام الأخوة نقطتين.

أولاً : ـ أن هناك بعض اللجان الدائمة والمؤقتة قد فرغت بها بعض المناصب سواء لرئيس اللجنة أو مقرر اللجنة أدعو أن تجتمع يوم السبت اللجنة القانونية واللجنة الإدارية في تمام الساعة العاشرة والنصف لإختيار رؤسائها ومقرريها، ولجنة الشؤون الخارجية والمالية يوم الأحد بعد الجلسة لملء الشواغر فيها.

كما وأذكر الزملاء الكرام جميعاً أعضاء مجلس النواب بدعوة جامعة آل البيت لهم للإفطار هذا المساء، أرجو من أكبر عدد منهم أن يتواجدوا الساعة الثالثة والنصف في ساحة المجلس، وأرفع الجلسة.

ـ إنتهت الجلسة ـ

حكم خير
أمين عام مجلس الأمة

المهندس سعد هايل السرور
رئيس مجلس النواب